

الإتيان به دافعاً للإشتراك والمجاز. وأيضاً
لو كان للتكرار بعد الأوقات. فلو كان تكليفاً
بما لا يطاق وينسخه كل تكليف بعده لا يجامعه
فيلزم مسك الصديق على التكرار بقوله تعالى
وَأَنذِرْ الرِّكَاعَةَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ. قلنا العلة عليه
السلام بين تكراره. قيل النهي يقتضي التكرار
فقد الأمر. قلنا الانتهاء أبداً ممكن دون
الامتنان. قيل لو لم يتكرر لم يرد النسخ.
قلنا وروده قرينة التكرار. قيل حسن
الاستفسار دليل الإشتراك. قلنا قد يستفسر
عن أفراد المتواطئ. الخامسة المعلق بشرط

أوصف

الأوصفة بمثل وإن كنتم جنباً فاطهروا والسائر
والسائرة فافطعوا لا يقتضي التكرار لفظاً
ويقتضيه قياساً أما الأول فلان نبوت
الحكم مع الشرط أو الصفة يحتمل التكرار
وعدمه ولأنه لو قال إن دخلت الدار فارت
طابق لزم تكرره. وأما الثاني فلان الترتيب
يعيد العلية فيتكرر الحكم بتكررها وإنما
لم يتكررها لطلاقه بعد مراعاة اعتبار تعليله.
السادسة الأمر لا يفيد الفور خلافاً لما
ولا التراخي خلافاً للقوم. وقيل مشترك. لنا
ما تقدمه وقيل أنه تعالى دمر بل ليس على الترك

٣٥